

علم العربية وأثره في العلوم الشرعية

شيماء ياسين طه الرفاعي و منى ياسين طه الرفاعي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أعمالنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على الهادي المهدي والمبعوث رحمة للعالمين شفيع الأمة وحبیب رب العزة سيدنا ومولانا محمد صلوات ربي وسلامه عليه ذي الخلق العظيم وعلى آله وصحبه الذين ساروا على منهجه القويم وأكرموا بروية نور وجهه الكريم ونهلوا من فيض علمه العظيم ، وفقنا الله لهديهم وألحقنا بهم يوم الدين.

أما بعد .. فإن الله تعالى اختار العربية لتكون لسان كتابه ونبيه صلى الله عليه وسلم ، فقال سبحانه : { وكذلك أوحينا إليك قرءاناً عربياً لتنذر أم القرى ومن حولها } الشورى: (٧)، وقال عز وجل: { كتاب فصلت آياته قرءاناً عربياً لقوم يعلمون } فصلت: (٣)، إلى غير ذلك من الآيات البينات.

وإذا كان الأمر كذلك ، كان من الأهمية ضبط وجوه العربية ، ومعرفة أصولها وقواعدها ، لفهم الكتاب والسنة على الوجه المطلوب شرعاً ، والوقوف على أسرارها ، إذ يؤدي الجهل بها إلى تحريف دلالات ألفاظ الكتاب والسنة ، وحمل معانيها على غير مراد الله ورسوله ، مما يؤدي إلى الاعتقاد الباطل ، المفضي بدوره إلى المهالك.

وقد اهتم سلفنا الصالح باللغة العربية تعلماً وتعليماً ، وروايةً وتأليفاً ، وحفظوا مفرداتها ، وغريبها ، ونوادرها ، وأشعارها ، وألغوا الكتب المتنوعة في مجالات العربية ، وبدا أثر العربية في العلوم الشرعية؛ كون القرآن الكريم هو الأساس والأصل في كل العلوم، كما وتأثرت العربية بالعلوم الشرعية ، ومن هنا جاء بحثنا الموسوم بـ: ((أثر علم العربية ومصطلحاتها اللغوية في العلوم الشرعية)) .. ليلقي الضوء على موضوع العربية ومدى أثرها على العلوم الشرعية وجانب تأثرها بذلك ، وكان منهج البحث :

منهاجا استقرائياً يعتمد على أقوال علماء العربية ومزجهم بينها وبين العلوم الشرعية والوقوف على نماذج مختارة توضح صورة ذلك ، بعد معرفة أصول علم العربية معتمدين على جل المصادر والمراجع فيما يخص هذا المجال .

وكانت خطة البحث :

الفصل الأول: في بيان مفهوم علم العربية، وبيان تسمية مصطلحه، وحكم تعلمه، ويشتمل على ثلاثة مباحث وكالاتي:

المبحث الأول: مفهوم علم العربية.

المبحث الثاني: تسمية مصطلح علم العربية وبيان واضعه.

المبحث الثالث: فضل تعلم العربية .

المبحث الرابع: حكم تعلم العربية .

الفصل الثاني: في بيان أثر علم العربية ومصطلحاتها في العلوم الشرعية ، وبيان تأثر العربية بمناهج علوم الشرع،

ويشتمل على مبحثين؛ وكالاتي:

المبحث الأول: نماذج من أثر علم العربية ومصطلحاتها في العلوم الشرعية .

المطلب الأول: أثر علم العربية ومصطلحاتها في علم أصول الأحكام وعلم الفقه.

المطلب الثاني: أثر علم العربية ومصطلحاتها في علم التفسير .

المبحث الثاني: تأثر العربية بمناهج علوم الشرع .

المبحث الأول: معنى علم العربية.
العلم في اللغة : هو إدراك الشيء بحقيقته، وهو اليقين والمعرفة (١)

أما اصطلاحاً فهو :مجموعة المبادئ والقواعد التي تشرح بعض الظواهر والعلاقات القائمة ،فيما تنطبق عليه ثلاثة أقوال . أحدها: أنها الاعراب . والثاني: الألفاظ العربية من حيث هي ألفاظ العرب . والثالث: اللغة العربية من حيث اختصاصها بأحوال من الاعراب لا يوجد في غيرها من اللغات، والفرق بينها وبين اللغة: وقوع العربية على أحوال كل مفرد ومركب . واللغة: لا تطلق إلا على أحوال المركب.(٣)
ومصطلح علم العربية هو: (علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظاً أو كتابة، كذا ذكره جار الله و غيره (٤).

قال العلامة السجاعي - في حاشيته على القطر :- " والعربية منسوبة للعرب ،وهي علم يحترز به من الخلل في كلام العرب وهو بهذا المعنى يشمل اثني عشر علماً ، جمعها بعض أصحابنا في قوله:
شعرٌ عروضٌ اشتقاقُ الخطُ إنشاءُ تلك العلوم لها الآداب أسماء صرفٌ بيانٌ معاني النحو قافيةٌ محاضراتٌ وثاني عشرها لغة

ثم صار علماً بالغبلة على النحو.(٥)
وقال الزركشي: المقصود من علم العربية: إنما هو النطق بالصواب.(٦)

- (١) ينظر لسان العرب: لمحمد بن مكرم علي جمال الدين ابن منظور الأنصاري الأفريقي ،(ت ٧١١هـ)، دار صادر- بيروت، ج٥ ص١٢٢ .
- (٢) ينظر: الكليات: (٢٠٤/٣).
- (٣) المطلع على أبواب المقنع، لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلبي، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي ١٤٠١هـ=١٩٨٨م، ص٢٢٣ .
- (٤) شرح المفصل للزمخشري:(٥٦/٣).
- (٥) حاشية السجاعي على شرح القطر لابن هشام: ٥٧.
- (٦) البحر المحيط ، لبدرد الدين بهادر الزركشي، دار الكتبي ١٤١٤هـ=١٩٩٤م،

المبحث الثاني: تسمية علم العربية ومرادفه:

أطلق علماء اللغة على دراسة بنية اللغة من جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية في التراث العربي اسمين اثنين ، هما النحو ، وعلم العربية ، ويرجع مصطلح النحو إلى القرن الثاني الهجري ، وظل مستخدماً لوصف هذا المجال من مجالات البحث إلى يومنا هذا . لقد صنّف كتاب سيويوه بأنه كتاب في النحو ، ووصفه أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) بأنه "قرآن النحو" كما وصف سيويوه بأنه " أعلم الناس بالنحو بعد الخليل" (١) ، ويضم النحو بهذا المعنى مجموعة من الدراسات التي تصنف في علم اللغة الحديث في إطار الأصوات وبناء الكلمة وبناء الجملة . إن سيويوه صاحب أقدم كتاب وصل إلينا في النحو العربي - لم يقسم كتابه إلى موضوعات كبرى متميزة ، وإنما اكتفى بحشد الأبواب الكثيرة متتابعة. لقد بدأ كتابه بقضية الإعراب والنقل منها إلى عدد من القضايا الخاصة ببناء الجملة ، وعندما تحول بعد ذلك إلى الأبواب الخاصة بالأبنية الصرفية وجد لزاماً عليه أن يفسر بعض الأبنية في ضوء البحث الصوتي فجاءت الأبواب الخاصة بالأصوات في آخر كتابه. لم يضع سيويوه مصطلحات تميز في وضوح قطاعات الأصوات وبناء الكلمة وبناء الجملة ، فكل هذا يدخل عنده في مجال واحد هو مجال النحو وظل الباحثون في القرون الأولى للهجرة يستخدمون مصطلح النحو في أكثر الأحوال بهذا المعنى العام . يضم النحو في تعريف ابن جني (ت ٣٩١هـ) المجالات التالية : الإعراب ، التثنية ، الجمع ، التحقير ، التكسير ، الإضافة ، النسب ، التركيب ، وغير ذلك(٢). فالنحو يضم عند ابن جني هذه الدراسات التي تصنف الآن في إطار بناء الكلمة إلى جانب ما يتعلق ببناء الجملة. ويتناول علم النحو عند أبي حيان الأندلسي " معرفة الأحكام للكلم العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها" (٣)، لقد وصل إلينا المصطلحات في مؤلفات القرن الرابع الهجري، فابن النديم وابن فارس يستخدمان مصطلح العربية بمعنى النحو.

(١) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي - ص ٦٥

(٢) الخصائص لابن جنى ١_٢

(٣) البحر المحيط لأبي حيان ١/٥-٦ (٤) شرح الأشموني على الألفية ١/٥ ،

ولكن المغاربة والأندلسيين كانوا يفضلون وصف ذلك التخصص بأنه " علم العربية لقد ذكر أبو البركات بن الأنباري مصطلح العربية في مواضع كثيرة بمعنى النحو كما جاء هذا المصطلح في تراجم كثير من العلماء ، فعند يونس بن حبيب يلتقي " طلبة العربية وفصحاء الاعراب " (١) والزبيدي " أخذ علم العربية من أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن اسحق الحضرمي والخليل بن أحمد " (٢) كما وصف ابن الأنباري كتابه الإنصاف بأنه " أول كتاب صنف في علم العربية (٣) حول القضايا الخلافية ، وسمي ابن الأنباري أحد كتبه في النحو " أسرار العربية " . ولكن استخدام مصطلحي العربية وعلم العربية بمعنى النحو يعد ظاهرة محدودة الانتشار عند المشاركة مثل ابن الأنباري.

أما في المغرب والأندلس فهناك نصوص كثيرة توضح تفضيلهم لمصطلح " العربية " ، ففي القرن الرابع الهجري ذكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) في تراجمه لكثير من علماء الأندلس المغرب مصطلح " العربية " بمعنى النحو. فإذا كان المشاركة قد كتبوا عن " النحو " و " اللغة " ، فإن الزبيدي ذكر في مواضع كثيرة " العربية " و " اللغة " (٤) و " العربية " أو " علم العربية " عند الزبيدي مصطلحان دارا كثيراً في مؤلفاته بمعنى النحو (٥) وليس استخدام مصطلحي " العربية " و " علم العربية " عند الزبيدي سمة فردية خاصة ، فالمصطلحان وردا في كتب مغربية وأندلسية كثيرة (٦) ، كما وردا في تراجم أندلسية تناقلتها كتب الطبقات (٧).

(١) نزهة الالباء ص ٤٧ .

(٢) نزهة الالباء ص ٢٠٥ .

(٣) ينظر مقدمة كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف " (ط القاهرة ٦١) ، ص ٥ .

(٤) ينظر العبارات التالية للزبيدي في "طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨١-٢٣١ .

(٥) ينظر : لحن العامة للزبيدي ، مقدمة : عبد العزيز مطر ٨ .

(٦) وصف ابن عصفور (ت ٦٦٩) التصريف بأنه من " علم العربية " (انظر : الممتع ٢٧/١) باعتبار أن علم العربية يضم كل ما يتعلق ببناء الجملة وبناء الكلمة.

(٧) وردت كلمة " العربية " في تراجم أندلسية نقلها السيوطي في بغية الوعاة ٧/١ ، ٨/١ ، ٩/١ .

وهناك مواضع كثيرة عند ابن خلدون توضح أن المغاربة والأندلسيين كانوا قد اعتادوا حتى عصره التعبير عن النحو بمصطلح " العربية " أو " علم العربية " . لقد وصف ابن خلدون كتاب سيبويه بأنه في علم العربية وأن ألفية ابن مالك في العربية أيضاً (١) وإذا كان ابن خالويه (ت ٢٧٠هـ) وهو أحد علماء المشرق قد استخدم عبارة " أهل صناعة النحو " ، فإن ابن خلدون وهو مغربي قد ذكر في نفس المعنى عبارة : " أهل صناعة العربية " . (٢) وقد أطلق ابن خلدون على القواعد النحوية مصطلحين مترادفين هما : " قوانين العربية " و " القوانين النحوية " (٣) ومن هذا كله يتضح أن المغاربة والأندلسيين كانوا يستخدمون مصطلح العربية في الوقت الذي كان فيه المشاركة يميلون إلى مصطلح النحو .

(١) مقدمة ابن خلدون ١٢٣١ .

(٢) قارن : الحجة في القراءات السبع ص ٣٨ ، مقدمة ابن خلدون ١٢٣١ ، ١٢٧٨ .

(٣) الممتع ٢٧/١ .

(٤) مقدمة ابن خلدون ١٢٤٨ .

المبحث الثالث : فضل تعلم العربية (١)

علم النحو له فضل عظيم جدا فيه يفهم كتاب الله تعالى وبه تفهم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة منزلان بالوضع العربي المبين فبالنحو يفهم هذا الوضع العربي المبين ، وبه يصون المسلم لسانه عن الخطأ في التعبير والكتابة والتحرير ، فعلم النحو يعتبر دعامة اللغة العربية وقانونها الأعلى ، فيتعلم علم النحو تقوى الملكة ويحسن الفهم ، ويعلى الشأن ، وترق الطباع ، النحو رياضة ذهنية ممتعة ، وهو كما قيل فأس العلوم ؛ فهو ضروري لمن يزاول الكتابة والخطابة ، ويحتاج إلى النحو في كل فن من

فنون العلم ولاسيما التفسير والفقه وأصوله والحديث وغيرها وعلم النحو هو الموصل إلى صواب النطق ،
 والمقيم لزيغ اللسان وتعلمه تدرك العلوم وكما قال الإمام السيوطي _ رحمه الله _ (إن العلوم مفتقرة إليه) حتى
 نعرف أكثر عن فضل هذا نقف وقفات يسيرة مع أقوال العلماء نثرا وشعرا في الحث على تعلم النحو وبيان
 فضله والزجر والنهي عن إهماله وتركه
 من أقوال العلماء في الحث على تعلم النحو وبيان فضله نثرا وشعرا
 قول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب _ رضي الله عنه _ تعلموا النحو والفرائض كما تعلمون السنن
 والفرائض، وروي عنه _ رضي الله عنه _ أيضا أنه قال في كتابه إلى أبي موسى الأشعري _ رضي الله
 عنه : «أما بعد فتفقهوا في السنة وتعلموا العربية» ، وجاء عنه _ رضي الله عنه _ أيضا أنه قال : رحم الله
 امرءا أصلح لسانه .
 ، وقال الإمام أبو بسطام _ رحمه الله : _ تعلموا العربية فإنها تزيد في العقل».

(١) مبادئ علم النحو، بحث لسعيد علي سعيد آل الأصيل، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، ١٧ جمادي الآخرة
 ١٤٣٧هـ.

المبحث الرابع: حكم تعلم العربية

لما كان المصدر الأساس في العلوم الشرعية: القرآن الكريم والسنة المطهرة، وقد جاء بلغة العرب،
 فقد شرف الله تعالى اللغة العربية بنزول القرآن الكريم وبحديث سيد الأنبياء والمرسلين؛ فلا بُدَّ لمن يريد معرفة
 هذه العلوم ؛ أن يكون عالماً باللغة العربية بصيراً بأساليبها، يقول الزمخشري مدافعاً عن النحو ومبيناً أهميته
 ومتعجباً من الذين يقللون من أهميته، يقول: "والذي يقضي منه العجب حال هؤلاء في قلة إنصافهم، وفرط
 جورهم واعتسافهم، ذلك أنهم لا يجدون علماً من العلوم الإسلامية: فقهها، وكلامها، وعلمي تفسيرها وأخبارها؛
 إلا وافقاره إلى العربية بين لا يُدفع، ومكتشف لا يُتقنع، ويرون أن الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائله
 مبني على علم الإعراب"^(١). وعليه فمن يريد استنباط الأحكام وفهم القرآن، أن يكون عارفاً بالنحو ، بصيراً
 بأساليب اللغة؛ يقول السيوطي نقلاً عن الفخر الرازي: "علم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية،
 لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع، ومعرفة الأحكام بدون أدلتها يستحيل، والأدلة راجعة إلى الكتاب
 والسنة، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم، فإذا توقفة الأحكام الشرعية على الأدلة ومعرفة الأدلة؛
 تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف. ومما يستوقف عليه الواجب المطلق وهو مقدور للمكلف واجب،
 إذا معرفة اللغة والنحو والتصريف واجب"^(٢). ويقول: "لا بُدَّ للفقهاء أن يكون نحوياً لغوياً، وإلا فهو ناقص لا يحل
 له أن يفتي بجهله بمعاني الأسماء، وبعده عن الأخبار"^(٣).
 ويؤكد على ذلك ابن خلدون فيقول في مقدمته: "لا بُدَّ من معرفة العلوم المتعلقة باللسان لمن أراد علم الشريعة،
 وتتفاوت في التأكيد بتفاوت مراتبها في التوفية بمقصود الكلام حسبما يتبين في الكلام عليها فناً فناً، والذي
 يتحصل أن الأهم المقدم منها: النحو، إذ به تتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ
 من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة"^(٤). ويرى الغزالي أن المطلوب من الفقيه "القدر الذي يفهم منه خطاب
 العرب"^(٥). فمن هذه النصوص يتضح لنا أهمية النحو ووجوبه لمن يتصدى للإفتاء واستنباط الأحكام
 الشرعية.(٦).

الفصل الثاني: أثر علم العربية في العلوم الشرعية ، وبيان تأثر العربية بمناهج علوم الشرع،
 ويشتمل على مبحثين؛ وكالاتي:

(١) مقدمة المفصل: للزمخشري، ص ٣.

(٢) الاقتراح: للسيوطي، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، ص ٧٨.

(٣) الأحكام في أصول الأحكام: لابن حزم، تحقيق أحمد محمد شاكر، ١٩٨٠.

(٤) مقدمة ابن خلدون، دار القلم، بيروت، ص ٤٥٣.

(٥) الموافقة: للشافعي، ص ١١٥/٤.

(٦) أثر النحو في استنباط المسائل الأصولية والفقهية، د. مصطفى محمد الفكي .

المبحث الأول: نماذج من أثر علم العربية في العلوم الشرعية .
المطلب الأول: أثر علم العربية في علم أصول الأحكام وعلم الفقه.
المطلب الثاني: أثر علم العربية في علم التفسير .
المبحث الثاني: تأثير العربية بمناهج علوم الشرع .

المبحث الأول: نماذج من أثر علم العربية في العلوم الشرعية
المطلب الأول: أثر علم العربية في علم أصول الأحكام وعلم الفقه(*)
لقد اهتم علماء الأصول بالنحو واللغة فتحدثوا عن اللفظ (١)

[أ] باعتبار وضعه، فقسموه إلى: ظاهر، ونص، ومفسر، ومحكم، وخفي، ومشكل، ومجمل، ومتشابه[ب] باعتبار كيفية دلالاته على معناه، قسموه إلى: دال بالعبارة، ودال بالإشارة، ودال بالفحوى، ودال بالاقتضاء.[ج] وتحدثوا عن تقسيم اللفظ إلى مفرد ومركب، كما تحدثوا عن الاشتقاق والترادف والمشتراك، وعن دلالات المعاني، كما تحدثوا عن الأمر والنهي والاستثناء .. إلخ. ولم يقف أثر النحو على الفقه على مجرد الجوانب النظرية والقواعد العامة؛ وإنما استخدم الفقهاء النحو استخداماً عملياً، فطبقوه على بعض المسائل التي لا تتضح دلالاتها إلا عن طريق التحليل النحوي، وإليك بعضاً منها، وسوف نبدأ بنماذج من القرآن الكريم.

نماذج من القرآن الكريم:

قال تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ
وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (٢).

في هذه الآية الكريمة عدة مواضع تحتاج في إيضاحها للنحو منها ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾
المعنى هنا، إذا أردتم القيام إلى الصلاة، وقد عبّر بالفعل عن إرادة الفعل ذلك لأنّ الفعل مسبب عن القدرة
والإرادة فأقيم المسبب مقام السبب، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ

الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ (٣) أي إذا أردت قراءة القرآن. وإذا أخذنا ظاهر الآية فإنه يجب الوضوء
لكل صلاة، وقد ذهب إلى ذلك الظاهرية، وذهب الجمهور (٤)

(*) ينظر: أثر النحو في استنباط المسائل الأصولية والفقهية، د. مصطفى فكي ١٥٤-١٦٤.

(١) إرشاد الفحول: للشوكاني، تحقيق أحمد عزو، بيروت، ط/٢، ٢٠٠٠م، ٥٢/١.

(٢) سورة المائدة الآية ٦.

(٣) سورة النحل الآية ٩٨.

(٤) البحر المحيط: لأبي حيان، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م، ٤/١٨٧-١٨٨.

إلى أنه لا بدّ في الآية من محذوف وتقديره: إذا قمت للصلاة محدثين، ويدل على هذا المحذوف مقابلته بقوله

تعالى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ (١)

١٣٤ مطلقاً، فدخل المرافق في الحكم أو خروجها منه إنما يتوقف على القرائن والسياق، ففي قوله تعالى ﴿

وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ

تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾ ﴿١٣٥﴾.

ونقف عند قوله تعالى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ﴿٢٨٠﴾ فإلى هنا تفيد الغاية السياق والقرائن يدلان على الخروج ذلك لأن الإعسار علة الإنذار، وبوجود الميسرة يزول الإعسار، وكذلك في

قوله ﴿ثُمَّ آتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ ﴿١٣٦﴾.

تدل القرائن والسياق على أن حد الصيام دخول الليل، ولو دخل الليل لوجب الوصال. وقد يفهم الدخول من القرائن، مثل قولك: حفظت القرآن من أوله إلى آخره، يفهم منه حفظك لجميع القرآن ﴿١٣٧﴾.

وقيل: إن إلى في قوله ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ﴿٢٨٠﴾ بمعنى مع، أي فاغسلوا أيديكم مع المرافق، كما في قوله

تعالى ﴿وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَى قُوَّتِكُمْ﴾ ﴿١٣٨﴾. فدخل المرفقين إنما تم بالسنة المطهرة.

يقول ابن رشد: "اتفق العلماء على أن غسل اليدين والذراعين من فروض الوضوء لقوله تعالى ﴿وَأَيْدِيَكُمْ

إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ ﴿٢٨٠﴾، واختلفوا في إدخال المرافق فيها، فذهب الجمهور ومالك والشافعي وأبو حنيفة إلى

وجوب إدخالها، وذهب أهل الظاهر وبعض متأخري المالكية والطبري إلى أنه لا يجب إدخالها في الحكم" ﴿١٣٩﴾. وسبب الاختلاف الاشتراك الذي في (إلى) هل هي للغاية؟ أو هي بمعنى مع؟ وكذلك اليد في كلام العرب تطلق على الكف فقط، وعلى الكف والذراع والعضد.

فإذا كانت للغاية فإن المرافق إنما دخلت بالسنة المطهرة، فقد روى مسلم أن نعيم بن عبد الله المجر قال: "رأيت أبا هريرة يتوضأ، فغسل وجهه، فأسبغ الوضوء، ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد، ثم يده اليسرى حتى أشرع في العضد ثم مسح رأسه، ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق، ثم غسل رجله اليسرى حتى أشرع في الساق، ثم قال: "هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ" ﴿١٤٠﴾.

وهكذا ترى كيف أدى اختلاف المعنى في (إلى) إلى اختلاف الحكم، فإذا كانت (إلى) بمعنى (مع) فالمرققان داخلان في الحكم، وإذا كانت للغاية فإن المرفقين داخلان بالسنة المطهرة. وقد أورد الفقهاء كثيراً من المسائل الفقهية المبنية على القواعد النحوية، فابن القيم يورد صوراً لدخول الشرط في الحلف بالطلاق ﴿١٤١﴾، منها:

[١] إذا قال: إن خرجت ولبست فأنت طالق، لا يحدث الطلاق إلا بفعلها معاً، تقدم الخروج على اللبس أو لم يتقدم، ذلك لأن الواو لمطلق الجمع.

[٢] وإذا قال: إن لبست ثم خرجت فأنت طالق، لا يقع إلا بخروجها بعد لبسها بترخ، لأن ثم للترتيب

﴿١٣٤﴾ سورة المائدة الآيات ٥ - ٦

﴿١٣٥﴾ سورة البقرة الآية ٢٨٠

﴿١٣٦﴾ سورة البقرة الآية ١٨٧

﴿١٣٧﴾ الكشاف: للزمخشري، دار الفكر، ١/٥٩٦-٥٩٧

﴿١٣٨﴾ سورة هود الآية ٥٢

﴿١٣٩﴾ بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد، تحقيق عبد المجيد طه، دار المعرفة، بيروت، ١/١، ١٩٩٧م، ٣٦/١

﴿١٤٠﴾ صحيح مسلم ٢١٦/١ ح ٢٤٦

﴿١٤١﴾ بدائع الفوائد: لابن القيم، دار الكتب، بيروت، ٣/٢٤٥.

والتراخي.

[٣] وإن قال: إن خرجت لا إن لبست فأنت طالق، يقع الطلاق بالخروج وحده.
[ب] ومن المسائل التي ساقها الإسنوي إذا قال لامرأته: أنت طالق ما شئت، فيكون المقدار الذي شئت، يرجع فيه إلى العدد الذي تشاؤه المرأة من الطلاق، ذلك لأن "ما" هنا إما أن تكون مصدرية ظرفية، فيكون المعنى مدة مشيئتك أو أن تكون موصولة، أي الذي شئت.
[ج] وينقل ابن يعيش عن كتاب الإيمان لمحمد بن الحسن الشيباني بعض المسائل الفقهية المبنية على أصول نحوية^(١٤٢).

المطلب الثاني : أثر علم العربية في علم التفسير:

يُفصّدُ مِنَ الدَّورِ النَّحْوِيِّ الخاصَّ بالعلوم الشرعيّة ههنا، أن يكون منطلقاً لدراسة القواعد اللغويّة في الإفصاح عن معاني العديد من أي الذّكر الحكيم، باشماله على القضايا الدلاليّة والصوتية والنظمية والأسلوبية والاصطلاحية والفكرية، التي تتعلّق باللّغة وأوجه استخدامها؛ والنصّ ومحاولة استيعاب رسالته، وما يندرج في ذلك من المسائل الفقهية والعقدية، المستنبطة من الآيات القرآنية، والمبنية على القضايا النحوية والدلالات اللغوية، المستفادة من المفردات والتراكيب والأدوات والصنغ وقواعد الاستنباط والاستدلال من الخطاب. وقد حصر ابن رشد القرطبي الأسباب المؤدية إلى الاختلاف بين الفقهاء، في تحديد معاني الألفاظ التي بنى عليها الأحكام في سنة، السبب الثالث منها: «اختلاف الإعراب» (١٤٣)؛ وذلك لأهميته في التمييز بين المعاني التركيبية، وقد ذكر الغزالي أن أعظم علوم الاجتهاد، تشتمل على ثلاثة فنون: «الحديث، واللغة، وأصول (*). أثر تعدد الآراء النحوية في تفسير الآيات القرآنية، د. سامي عوض وياسر محمد مطرجي، مجلة جامعة تشرين مجلد ٢٩، العدد ١، عام ٢٠٠٧.

الفقه»^(١٤٤)، وكان الفراء يرى أن النظر الصحيح في اللغة العربية يساعد على فهم أكثر العلوم، ويروى أن أبا عمر الجرمي مكث ثلاثين سنة يُفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه^(١٤٥).
ومن ذلك كله يتضح أن معظم أسباب الاختلاف في أحكام الفروع الفقهية، وبعض توجيهات الآيات القرآنية قائم على أساس نحوي، وقد أشار إلى ذلك الزمخشري، في قوله: «ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنياً على علم اللغة رجوعاً كلياً في توجيه قصد الإنسان لإصدار الحكم الشرعي على تصرفه»^(١٤٦)، ويوضح مدى التلازم أو التآخي بين علوم اللغة العربية وعلوم الشريعة الإسلامية الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين، والاستظهار في مأخذ النصوص بأقوالهم، والتشبيث بأهداب تأويلهم، وبهذا اللسان مناقلتهم في العلم ومحاورتهم وتدريسهم ومناظرتهم، وبه تقطر في القراطيس أقلامهم»^(١٤٧)؛ ممّا يدعو للرجوع إلى عامة، وعلوم القرآن خاصة، حتى غدا كل واحدٍ لا يتم إلا بالآخر، وهذه لحمّة أكدها افتقار كل إلى الآخر؛ إذ لا يستطيع دارس علوم القرآن أن يفيد منها-كما ينبغي- إلا بعد درس العربية وعلومها المختلفة، في حين لو تخلت علوم العربية عن القرآن أو نأت، لتحولت جثّة هامدة، ولفقدت روحها الفاعلة وما فيها من مقومات أسلوبية وبيان ناصع. وعليه فالتخلّي عن الإعراب-كما يقول الدكتور مازن المبارك- في لغة تعتمد حركات الإعراب للتعبير عن المعاني النحوية كاللغة العربية: «هدم لها وإماتة لمرونتها، وإن في ترك حركات الإعراب لباساً لكثير من الجمل والتعبيرات، لباس الإبهام والغموض... إن كثيراً من الجمل تضيق معانيها بضياح الإعراب فيها، ولعل خير مثال على ضرورة التيقظ وعدم التسرع ومراعاة مقام النصّ القرآني والنظر إلى المعنى، لا الجري وراء ظاهر اللفظ وحسب، قوله تعالى: {لَئِن رَأَسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا

^(١٤٢) شرح المفصل: لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ١٤/١.

^(١٤٣) ابن رشد، محمد بن أحمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تح. رضوان جامع رضوان، ج ١، ط ١، مكتبة الإيمان، المنصورة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ص ١٣.

^(١٤٤) الغزالي، أبو حامد، المستصفى في علم الأصول، ج ٢، ط ١، مطبعة مصطفى محمد، ١٣٥٦هـ، ص ٣٥٣.

^(١٤٥) الإسنوي، جمال الدين، الكوكب الدرّي في تخرّيج الفروع الفقهية على المسائل النحوية، تح. د. عبد الرزاق السعدي، ط ١، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مصر، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ص ٩.

^(١٤٦) الإسنوي، جمال الدين، الكوكب الدرّي في تخرّيج الفروع الفقهية على المسائل النحوية، ص ١٠.

^(١٤٧) الزمخشري، أبو القاسم، المفصل في علم العربية، ط ٢، دار الجيل، بيروت، د.ت، ص ٣.

عَظِيمًا^(١٤٨)، فمجيء "المقيمين" بالياء خلافاً لنسق ما قبله لفتَ أنظار النحويين والمفسرين والقراء، فأكثرُوا القول في توجيهه، مع إجماعهم على صحته، ومن هنا اختلفت آراؤهم فيه، وسأقتصر على ذكر ما قلّ ودلّ منها، توخياً للإيجاز المفهم؛ مجملاً اضطراب أقوال النحويين في سَنَةِ أقوال: أظهرها: أنه منصوب على القطع- وهو مذهب سيبويه^(١٤٩)، وعزاه أبو البقاء^(١٥٠) للبصريين- ويعني المفيد للمدح^(١٥١)، كما في قطع النعوت، وعلى هذا الوجه الإعرابي يكون المعنى بيان فضلاصلاة^(١٥٢)، وقال سيبويه في باب "ما ينتصب في التعظيم والمدح": «إن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعت فابتدأته... ولو ابتدأته فرفعت، كان حسناً»^(١٥٣)، واستشهد على ذلك بقول الأخطل^(١٥٤):

نَفْسِي فِدَاءُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا أَبْدَى النَّوَاجِدَ يَوْمَ بَابِلُ دَكَرُ.
الْحَائِضُ الْعَمْرُ، وَالْمِيمُونُ طَائِرُهُ خَلِيفَةُ اللَّهِ يُسْتَسْقَى بِهِ الْمَطَرُ.

وعلق سيبويه على الآية بقوله: «فلو كان كلّه رفعاً كان جيداً، فأما "المؤتون" فمحمول على الابتداء»^(١٥٥)، ونظير هذا من الشعر قول الشاعر^(١٥٦):

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْتَدِهِمْ إِلَّا نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا.
الظَّاعِنِينَ، وَلَمَّا يُظْعَنُوا أَحَدًا وَالْقَائِلُونَ لِمَنْ دَارُ نَخْلِيهَا.

وعلى هذا الوجه يجب أن يكون الخبر قوله: "يؤمنون"، ولا يجوز أن يكون قوله "أولئك سنوتيتهم"؛ لأنّ القطع إنّما يكون على تمام الكلام، وحكى ابن عطية عن قوم منع نصبه على القطع من أجل حرف العطف، والقطع لا يكون في العطف، إنّما ذلك في النعوت، وردّ هذا القول بقول الخزني^(١٥٧):

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ، وَأَفَةُ الْجُزْرِ.
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ.

وكذلك فقد طعن الكسائي في تقدير الآية «أخصّ منهم المقيمين الصلاة، وهم المؤتون الزكاة»^(١٥٨)؛ لأنّ قوله "لكن الراسخون في العلم" منتظر للخبر، والخبر في قوله: "أولئك سنوتيتهم أجراً عظيماً"، وهو مردود لأنّ بيّن أنّ الخبر هو قوله "يؤمنون"، ومن الجدير ذكره أنّ الشيخ الشعراوي مال إلى تسمية هذه الظاهرة بـ "كسر الإعراب"؛ «لأنّ الإعراب يقتضي حكماً، وهنا نلتفت لكسر الحكم، والأذن العربية التي نزل فيها القرآن وطبعت على الفصاحة، تنتبه لحظة كسر الإعراب»^(١٥٩)، وإنّما جاء ذلك ليلفت السمع، ومن ثمّ الإدراك إلى أهمية هذه العبادة، وعلى هذا الوجه الإعرابي الأول، يكون التقدير العام للآية الكريمة: «لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون، يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك» على اعتبار "الراسخون" مبتدأً وجملة (يؤمنون) هي الخبر، ثمّ يأتي القطع على تخصيص المدح والتعظيم؛ أي "وأعني المقيمين الصلاة"^(١٦٠) ثمّ يأتي القطع مرّة أخرى، فيبدأ بمبتدأ محذوف الخبر، والتقدير "المؤتون الزكاة كذلك"، وبذلك تكون جملة (أعني المقيمين الصلاة)

(١٤٨) سورة النساء، الآية ١٦٢.

(١٤٩) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحر. عبد السلام هارون، ج ٢، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ٥٨.

(١٥٠) العكبري، أبو البقاء، إملأه ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، ج ١، المطبعة الميمية، مصر، ١٣٢١هـ، ص ٢٠٢.

(١٥١) الحلبي، أحمد بن يوسف، الدرر المصون، ج ٤، ص ١٥٣.

(١٥٢) الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف، ج ١، ص ٦٢٣.

(١٥٣) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب (دار القلم)، ج ٢، ص ٥٧.

(١٥٤) الأخطل، غياث بن غوث، ديوان الأخطل، شرح راجي الأسمر، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٢م، ص ١٦٧-١٦٩.

(١٥٥) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب (دار القلم)، ج ٢، ص ٥٨.

(١٥٦) نسب سيبويه البيهقي لابن خياط العكلي. سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب (دار القلم)، ج ٢، ص ٥٩.

والبيتان في الخزانة، ونسبهما البغدادي إلى ابن حمّاط العكلي. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزنة الأدب ولبّ لسان العرب، تحر. عبد السلام محمد هارون، ج ٥، ط ٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ص ٤٢.

(١٥٧) البيهقي للخزني بن هفان، وفي ديوانها بتحقيق يسري عبد الله، بنصب "النّازلين"، ورفع "الطّيبون". الخزني، بنت هفان، الديوان، تحر. يسري عبد الغني عبد الله، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م، ص ٤٣. وفي ديوانها بتحقيق الدكتور حسين نصار، برفعهما. الخزني، بنت هفان، الديوان، تحر. حسين نصار، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، ص ١٠-١٢.

وروى سيبويه البيت الثاني أيضاً، برفع "النّازلون"، و"الطّيبون"، ورواه أيضاً في أمكنة أخرى من "الكتاب"، بنصب "النّازلين"، ورفع "الطّيبون". سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحر. د. محمد كاظم البكاء، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ج ١، ص ٢٧١-٢٧٢.

ج ٢، ص ١٤٧.

ورواهما ابن الأثيري في "الإتصاف"، برفع "النّازلون"، ونصب "الطّيبين". ابن الأثيري، كمال الدين أبو البركات، الإتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيّين، ج ٢، ص ٣٨٤-٣٨٥.

(١٥٨) المراغي، أحمد مصطفى، تفسير المراغي، ج ٦، ط ٦، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٨٢م، ص ١٩.

(١٥٩) الشعراوي، محمد متولى، تفسير الشعراوي، مج ٥، مطابع أخبار اليوم التجارية، القاهرة، د.ت، ص ٢٨١٢.

(١٦٠) القرطبي، أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، ج ٦، ص ١٣.

اعتراضية بين الجملتين الاسميّتين المتعاطفتين^(١٦١)، ثم تأتي الجملة الاسميّة الجديدة (والمؤمنون بالله واليوم الآخر) وخبرها قوله "أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً"^(١٦٢).

والوجه الثاني: أن يكون معطوفاً على الضمير في: "ومنهم"، ويكون بذلك "المقيمين" في موضع خفض^(١٦٣)؛ أي «لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة»، فبتغيّر الإعراب تغيّر المعنى كما هو واضح من تغيّر الدلالات وتنوع الوجوه واختلاف التقديرات وتضارب التأويلات.

والوجه الثالث: أن يكون معطوفاً على "الكاف" في "إليك"، ويكون بذلك "المقيمين" في موضع خفض أيضاً كسابقه على المستوى الإعرابي، إلا أنه يختلف عنه في المعنى؛ إذ التقدير «يؤمنون بما أنزل إليك، وإلى المقيمين الصلاة، وهم الأنبياء»^(١٦٤). والوجه الرابع: أن يكون معطوفاً على "ما" في "بما أنزل"^(١٦٥)، ويكون بذلك "المقيمين" في موضع خفض كسابقه، على المستوى الإعرابي، إلا أنه يختلف أيضاً عنهما في الوجه المعنوي؛ إذ التقدير «يؤمنون بما أنزل إلى محمد ﷺ، وبالمقيمين الصلاة»، ويعزى هذا للكسائي^(١٦٦)، وهو عند الطبري أولى الأقوال بالصواب على أن يوجّه معنى المقيمين الصلاة إلى الملائكة^(١٦٧). والوجه الخامس: أن يكون معطوفاً على "الكاف" في قبلك وفيه أيضاً تشابه في أنه في موضع خفض على المستوى النحوي، واختلاف على المستوى الدلالي؛ إذ المعنى "ومن قبل المقيمين الصلاة"^(١٦٨)، ويعني بهم الأنبياء، وذكر الإمام القرطبي^(١٦٩) أن الأوجه الأربعة الأخيرة السابق ذكرها لا تجوز عند البصريين؛ لأنه لا يعطف بالظاهر على المضمّر المخفوض من غير إعادة الجار، والوجه السادس: أن يكون معطوفاً على الظرف نفسه^(١٧٠)، ويكون على حذف مضاف؛ أي "ومن قبل المقيمين"^(١٧١)، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه^(١٧٢).

المبحث الثاني: تأثر العربية بمناهج علوم الشرع :
مثلما أثر النحو في العلوم الدينية؛ فقد تأثر بها في أصوله ومناهجه، وفي وضع القواعد الكلية للنحو، وقد وضع النحاة للنحو أصولاً تشبه أصول الفقه، كالسماع، والقياس، والاستصحاب، والعلل.
وقد بنوا معظم قواعدهم على الاستصحاب^(١٧٣)، من ذلك ما يأتي:

- [١] الأصل في العمل للأفعال.
- [٢] الأصل الاسم المظهر، والمضمّر فرع عليه.
- [٣] الأصل في الاسم الصرف.
- [٤] الممنوع من الصرف فرع عليه.
- [٥] الأصل في الاسم الإعراب.
- [٦] الأصل في الأسماء التذكير، والتعريف فرع عليه.
- [٧] الأصل في الأسماء التذكير، والتأنيث فرع عليه.
- [٨] الأصل في الأفعال البناء.
- [٩] الأصل في الأسماء الإعراب.
- [١٠] الأصل في الصفة أن تصحب الموصوف.
- [١١] الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة... إلخ.

وقد ألف النحاة كتباً عديدة تبين وتوضح ذلك، منها:

(١٦١) الذرة، محمد علي طه، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه، مج ٣، منشورات دار الحكمة، دمشق - بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م، ص ٣٢١.
(١٦٢) الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، ج ٥، ط ٣، مؤسسة الأعلمي، بيروت-لبنان، ١٣٩١هـ - ١٩٧٢م، ص ١٣٨.
(١٦٣) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، تحرد. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج ٧، ط ١، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص ٦٨٣.
(١٦٤) الحلبي، أحمد بن يوسف، النثر المصون، ج ٤، ص ١٥٤.
(١٦٥) الرازي، فخر الدين، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، مج ٦، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م، ص ٨٤.
(١٦٦) القيسي، مكّي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ٢١٢.
(١٦٧) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، ج ٧، ص ٦٨٣.
(١٦٨) القيسي، مكّي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ٢١٢.
(١٦٩) القرطبي، أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، ج ٦، ص ١٤.
(١٧٠) القيسي، مكّي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ٢١٢.
(١٧١) الحلبي، أحمد بن يوسف، النثر المصون، ج ٤، ص ١٥٥.
(١٧٢) القيسي، مكّي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص ٢١٢.
(١٧٣) الأصول: د. تمام حسان، ص ١٢٨.

[١] الخصائص، لابن جني.
 [٢] الإيضاح في علل النحو، للزجاجي.
 [٣] الاقتراح، للسيوطي.
 [٤] الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي.
 [٥] الأصول، د. تمام حسان.
 [٦] في أصول النحو، للأستاذ/ سعيد الأفغاني.
 ونجد في هذه الكتب تناوياً وشرحاً لأصول النحو، فقد تحدثوا عن القياس، وعرفوه بأنه: "حمل المنقول على غير المنقول إذا كان على معناه".
 كما تحدثوا عن علل النحويين، وأنها أقرب إلى علل المتكلمين، يقول ابن جني في "الخصائص": "اعلم أنّ علل النحويين - وأعني بذلك حُدّاقهم المتقنين لا ألافهم المستضعفين - أقرب إلى علل المتكلمين" (١٧٤).
 ولعل مما يوضح ذلك قولهم بنظرية العامل، تلك النظرية التي لعبت دوراً عظيماً في النحو العربي، فقد لاحظ النحاة أنّ أواخر الكلمات تتغير باختلاف العوامل الداخلة عليها، فافتراضوا أنّ ذلك التغيير يحدث في الجملة بوساطة العامل، ذلك لأنّ كل أثر لا بُدَّ له من مؤثر.
 يقول أستاذنا الدكتور/ عبد المجيد عابدين عن النحاة: "استمدوا نظرية العامل من البحوث اللاهوتية، ثم حاولوا أنّ يطبقوها على الشواهد اللغوية وأنّ يخضعوها لها" (١٧٥).
 وقد عبّر عن ذلك الأستاذ سعيد الأفغاني، مبيّناً أثر مناهج العلوم الدينية على مناهج النحو، فقال: "إنّ علماء العربية احتذوا طريق المحدثين من حيث العناية بالسند، ورجالاته، وتجريحهم، وتعديلهم، وطرق تحمّل اللغة، وكانت لهم نصوصهم اللغوية، كما كان لأولئك نصوصهم الدينية، ثم حذوا حذوا المتكلمين في تطعيم نحوهم بالفلسفة والتعليم، ثم حاكوا الفقهاء أخيراً في وضعهم للنحو أصولاً تشبه أصول الفقه، وتكلموا في الاجتهاد كما تكلم الفقهاء، وكان لهم طرازهم في بناء القواعد على السماع، والقياس، والإجماع، وذلك أثر واضح من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة" (١٧٦).
 من هذا ندرك الأثر البعيد الذي للعلوم الدينية في نشأة العلوم اللسانية، هذا في القياس خاصة، وقد علمت أن علماء العربية احتذوا طريق المحدثين من حيث العناية بالسند ورجاله، وتجريحهم، وتعديلهم، وطرق تحمّل اللغة؛ فكانت لهم نصوصهم اللغوية كما كان لهؤلاء أو لأولئك نصوصهم الحديثية، ولهم طبقات الرواة كما لأولئك، ثم احتذوا المتكلمين في تطعيم نحوهم بالفلسفة والتعليم، ثم حاكوا الفقهاء أخيراً في وضعهم أصولاً تشبه أصول الفقه، وتكلموا في الاجتهاد فيه، كما تكلم الفقهاء، وكان لهم طرازهم في بناء القواعد على السماع والقياس والإجماع، كما بنى الفقهاء استنباط أحكامهم على السماع والقياس والإجماع، وذلك تأثر واضح من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة" (*).

(* أثر النحو في استنباط المسائل الأصولية والفقهية، د. مصطفى الفكي، ١٦٥-١٦٦.

الخاتمة:

بعد حمد الله والثناء عليه، يمكن تلخيص أهم ما أسفر عنه البحث من نتائج بالآتي :

- ١_ " والعربية منسوبة للعرب، وهي علم يحترز به من الخلل في كلام العرب.
- ٢_ وجود الارتباط بين اللغة العربية وبين الفقه أصولاً وفروعاً وقواعد؛ فإنه لا يُمكن العلم بالفقه وأصوله إلا عن طريق معرفة اللغة العربية في دلالاتها.
- ٣_ أن المغاربة والأندلسيين كانوا يستخدمون مصطلح العربية في الوقت الذي كان فيه المشاركة يميلون إلى مصطلح النحو.
- ٤_ أثر اللغة العربية على الأصول والفروع الفقهية؛ إذ نجد بعض الأصوليين- وخصوصاً في الكتب الأصولية التي اعتنت بتخريج الفروع الفقهية على الأصول- أوضحوا كثيراً من المسائل المتعلقة بهذا الجانب، مما كان سبباً في اختلاف الفقهاء، وفي تفاوت أفهام العلماء لنصوص الكتاب والسنة، وبهذا يتبين أنّ الدراسات الفقهية

(١٧٤) الخصائص: لابن جني، ٤٨/١.

(١٧٥) المدخل في دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية: د. عبد المجيد عابدين، ص ١١٤.

(١٧٦) في أصول النحو: لسعيد الأفغاني، ص ١٠٤.

المقارنة بحاجة إلى هذا العلم.

- ٥_ أهمية النحو ووجوبه لمن يتصدى للإفتاء واستنباط الأحكام الشرعية.
- ٦_ إنَّ الفقهاء في مُصنّفاتهم بيّنوا أثر هذه اللغة على من له معرفة باللغة العربية وعلى من لا معرفة له باللغة وهو العامي، أما من له معرفة في اللغة العربية فأمره واضح، وأما معرفة أثر ألفاظ العوام فيما يصدرونه من ألفاظ تتعلق بالطلاق والأيمان والإقرار... إلى غير ذلك فمعرفة أمرٌ ضروريّ مما يحتاج إليه المجتهد والقاضي والمفتي، حتى يكون حكمه أو فتواه على تصوّر تام فيما يتعلّق باللفظ العامي من أحكام شرعية.
- ٧_ أهمية النحو ودوره في فهم العلوم الشرعية .
- ٨_ العلة النحوية باعتبارها جزءاً أساسياً من النحو، كانت خاضعة لتأثير علوم المنطق والشريعة والكلام؛ لخضوع علم النحو لهذه العلوم وتأثره بها.

المصادر:

- ١_ سيوييه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تح. عبد السلام هارون، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٦ م .
- ٢_ العكبري، أبو البقاء، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، ، المطبعة الميمنية، مصر، ١٣٢١هـ
- ٣_ الأخطل، غياث بن غوث، ديوان الأخطل، شرح راجي الأسمر، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٢م
- ٣_ عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تح. عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م . ٤_ المراغي، أحمد مصطفى، تفسير المراغي ، ط٦، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م
- ٥_ الشعراوي، محمّد متولّي، تفسير الشعراوي، مج٥، مطابع أخبار اليوم التجارية، القاهرة.
- ٦_ الدرة، محمّد علي طه، تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه ، منشورات دار الحكمة، دمشق - بيروت، ١٤٢٣
- ٧_ الطباطبائي، محمّد حسين، الميزان في تفسير القرآن ، ط٣، مؤسسة الأعلمي، بيروت-لبنان، ١٣٩١هـ-١٩٧٩
- ٨_ الطبري، محمّد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تح.د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ط١، دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م
- الرازي، فخر الدّين، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب ، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ١٤١١هـ-١٩٩٠م
- ٩_ بصل، د. محمّد إسماعيل، مدخل إلى معرفة اللسانيّات، دار المنتبّي، دمشق،
- ١٠_ أبو الفرج، د. محمّد أحمد، مقدّمة لدراسة فقه اللغة، ط١، دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٦٩م
- ١١_ حسان، د. تمام، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ط٢، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م
- ١٢_ ابن أبي ربيعة، عمر، الدّيون، المكتبة التجاريّة، مصر، ١٩٥٢م
- ١٣_ الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تح.د. فائز فارس، ط٢، الكويت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م
- ١٤_ السيوطي، جلال الدّين، الإتقان في علوم القرآن، تح. محمّد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصريّة، صيدا-بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ١٥_ ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تح. د. عبد المنعم هريدي، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرمة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٣
- ابن الشّجري، هبة الله بن عليّ، الأمالي الشّجريّة ، دار المعرفة، بيروت،
- ١٦_ المبرّد، أبو العباس، المقتضب، تح. د. حسن حمد، مراجعة د. إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م،
- ١٧_ ابن الأنباري، كمال الدّين أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، تح. د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م،
- الأستراباذي، رضيّ الدّين، شرح الرضي على الكافية في النّحو، دار الكتب العلميّة، بيروت

- ١٨- العكبري، أبو البقاء، التّبيان في إعراب القرآن، تح. مكتب البحوث والدّراسات ، دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠١
- ١٩ الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تح. أحمد يوسف نجاتي ومحمّد عليّ النّجار، ط٢، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة-مصر، ١٩٨٠م.
- ٢٠ الفارسي، أبو عليّ، المسائل الحليّات، تح. د. حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م
- ٢٠ أبو داود، الحافظ السجستانيّ، سنن أبو داود، دراسة كمال يوسف الحوت، ط١، دار الجنان، بيروت-لبنان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م
- ٢١- الحموز، د. عبد الفتّاح أحمد، التّأويل النحويّ في القرآن الكريم ، ط١، مكتبة الرّشد، الرّياض، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م. ٢٢
- ٢٣_ ابن العبد، طرفة، الدّيون، دار صادر، بيروت
- (137) ٢٤_ أبو حيّان، أثير الدّين، تفسير النّهر المادّ من البحر المحيط، تقديم وضبط بوران وهديان الضّنّاوي ، ط١، دار الحنان، بيروت - لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٢٥- البيضاويّ، ابن عمر الشيرازيّ، أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل المعرف بتفسير ٢٦_ البيضاوي، تقديم محمود عبد القادر الأرنؤوط ، ط١، دار صادر، بيروت، ٢٠٠١م
- ٢٧_ البخاريّ، محمّد بن المغيرة، صحيح البخاري، اعتنى به أبو عبد الله عبد السّلام بن محمّد بن عمر علوش، ط١، مكتبة الرّشد، الرّياض - المملكة العربيّة السعوديّة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م
- ٢٨_ الشّهاب، حاشية الشّهاب المُسمّاة عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاويّ، ، المكتبة الإسلاميّة، ديار بكر- تركيا .